سجل الأمانة العامة للأوقاف والشؤون الدينية — العدد الثاني والعشرون بعد المئتين — السنة الثالثة عشرة — الصادر في 14 من شهر ربيع الآخر 1447هـ الموافق 6 من شهر أكتوبر 2025م — الثمن: 3 دنانير

«المنهج الحق لحفظ الحقوق» في مواجهة في كواليس وزارة في الأوقاف تحت عنوان الحاجب و الشيخ الحق الباهي

بقلم: الأستاذة نجلاء المنصوري

تونس في الثالث والعشرين من شهر أكتوبر 2025 — أطلقت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية صباح اليوم الخميس بمقرها بالعاصمة تونس حملة وطنية واسعة تحت شعار «المنهج الحق لحفظ الحقوق»، تهدف إلى تعزيز ثقافة الوقف الصحيح وحماية الأملاك الوقفية من التعدي والإهمال. وتأتي الحملة بعد سنوات من تزايد النزاعات العقارية المتعلقة بالأوقاف، حيث سجلت المحاكم الابتدائية في مختلف الجهات أكثر من 1200 قضية خلال السنة الماضية، أغلبها بين ورثة المحبسين والمتصرفين في الأراضي الوقفية.

وقال الوزير في كلمته إن «الوقف ليس ملكا لأحد، بل هو أمانة في أعناق الأحياء لمن سيأتي بعدهم، ومن فرط فيه فقد خان الله والناس معا». وأكد أن الوزارة ستعتمد مقاربة جديدة تقوم على التوعية قبل العقوبة، مشيرا إلى أن أغلب المخالفات تحدث عن جهل بالقانون لا عن سوء نية، وأن الحملة تهدف أساسا إلى تصحيح هذا الجهل.

وتشمل الحملة فتح 24 مكتبا للاستشارة والتوثيق في كل ولايات الجمهورية، إضافة إلى خط أخضر مجاني ومنصة إلكترونية تمكن المواطنين من الاستعلام عن حدود الأوقاف المسجلة. كما ستنظم الوزارة قوافل متنقلة تجوب القرى والأرياف، وتعقد جلسات صلح بين المتنازعين بحضور عدول وشهود، على أن يتم توثيق كل اتفاق في سجل رسمي يحفظ بمقر الوزارة.

وأعلن الوزير عن تخصيص جائزة سنوية باسم «جائزة الوقف الرشيد» لأفضل ثلاث مبادرات في مجال الحفاظ على الأوقاف، بقيمة إجمالية قدرها 150 ألف دينار. كما أكد أن الوزارة بصدد إعداد مشروع قانون جديد يعرض على مجلس نواب الشعب قبل نهاية السنة، يهدف إلى تشديد العقوبات على الاعتداء على الأملاك الوقفية وتسهيل إجراءات استردادها.

وقال الوزير في كلمته إن «الوقف ليس ملكا لأحد، بل هو أمانة في أعناق الأحياء لمن سيأتي بعدهم، ومن فرط فيه فقد خان الله والناس معا». وأكد أن الوزارة ستعتمد مقاربة جديدة تقوم على التوعية قبل العقوبة، مشيرا إلى أن أغلب المخالفات تحدث عن جهل بالقانون لا عن سوء نية، وأن الحملة تهدف أساسا إلى تصحيح هذا الجهل.

وتشمل الحملة فتح 24 مكتبا للاستشارة والتوثيق في كل ولايات الجمهورية، إضافة إلى خط أخضر مجاني ومنصة إلكترونية تمكن المواطنين من الاستعلام عن حدود الأوقاف المسجلة. كما ستنظم الوزارة قوافل متنقلة تجوب القرى والأرياف، وتعقد جلسات صلح بين المتنازعين بحضور عدول وشهود، على أن يتم توثيق كل اتفاق في سجل رسمي يحفظ بمقر الوزارة.

وأعلن الوزير عن تخصيص جائزة سنوية باسم «جائزة الوقف الرشيد» لأفضل ثلاث مبادرات في مجال الحفاظ على الأوقاف، بقيمة إجمالية قدرها 150 ألف دينار. كما أكد أن الوزارة بصدد إعداد مشروع قانون جديد يعرض على مجلس نواب الشعب قبل نهاية السنة، يهدف إلى تشديد العقوبات على الاعتداء على الأملاك الوقفية وتسهيل إجراءات استردادها.

صفحة 6 من العدد

تابع الصفحة الأولى

وأكد الوزير أن الحملة لا تستهدف المتعدين فقط، بل تشمل أيضا المحبسين الذين لم يحترموا شروط الواقفين في صرف الريع أو في طريقة التسيير، مشيرا إلى أن عددا من الأوقاف تحولت بمرور الزمن إلى أملاك خاصة بسبب غياب المتابعة. وقال إن الوزارة «لا تريد أن تعاقب أحدا، بل تريد أن تعيد الحق إلى أصحابه وأن تحفظ للأجيال القادمة ما تركه لها السابقون».

وفي ما يتعلق بالآليات، أوضح المدير العام للأوقاف السيد منير الشابي أن الوزارة ستعتمد على لجان جهوية تضم ممثلين عن الوزارة والمجالس البلدية وأئمة المساجد، مهمتها معاينة النزاعات واقتراح الحلول قبل رفعها إلى القضاء. وأشار إلى أن اللجان ستعمل وفق دليل إجرائي موحد يضمن الشفافية والحياد، وأن قراراتها ستكون قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة.

وأكد الوزير أن الحملة لا تستهدف المتعدين فقط، بل تشمل أيضا المحبسين الذين لم يحترموا شروط الواقفين في صرف الريع أو في طريقة التسيير، مشيرا إلى أن عددا من الأوقاف تحولت بمرور الزمن إلى أملاك خاصة بسبب غياب المتابعة. وقال إن الوزارة «لا تريد أن تعاقب أحدا، بل تريد أن تعيد الحق إلى أصحابه وأن تحفظ للأجيال القادمة ما تركه لها السابقون».

وفي ما يتعلق بالآليات، أوضح المدير العام للأوقاف السيد منير الشابي أن الوزارة ستعتمد على لجان جهوية تضم ممثلين عن الوزارة والمجالس البلدية وأئمة المساجد، مهمتها معاينة النزاعات واقتراح الحلول قبل رفعها إلى القضاء. وأشار إلى أن اللجان ستعمل وفق دليل إجرائي موحد يضمن الشفافية والحياد، وأن قراراتها ستكون قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة.

صفحة 6 من العدد

تابع الصفحة الأولى

وأكد الوزير أن الحملة لا تستهدف المتعدين فقط، بل تشمل أيضا المحبسين الذين لم يحترموا شروط الواقفين في صرف الريع أو في طريقة التسيير، مشيرا إلى أن عددا من الأوقاف تحولت بمرور الزمن إلى أملاك خاصة بسبب غياب المتابعة. وقال إن الوزارة «لا تريد أن تعاقب أحدا، بل تريد أن تعيد الحق إلى أصحابه وأن تحفظ للأجيال القادمة ما تركه لها السابقون».

وفي ما يتعلق بالآليات، أوضح المدير العام للأوقاف السيد منير الشابي أن الوزارة ستعتمد على لجان جهوية تضم ممثلين عن الوزارة والمجالس البلدية وأئمة المساجد، مهمتها معاينة النزاعات واقتراح الحلول قبل رفعها إلى القضاء. وأشار إلى أن اللجان ستعمل وفق دليل إجرائي موحد يضمن الشفافية والحياد، وأن قراراتها ستكون قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة. كما أعلن عن إحداث 357 منصب شغل جديد، منها 120 منصبا مخصصا لخريجي الدراسات الشرعية والقانونية، على أن يقع انتداب الدفعة الأولى قبل موفى السنة الجارية.

وأكد الوزير أن الحملة لا تستهدف المتعدين فقط، بل تشمل أيضا المحبسين الذين لم يحترموا شروط الواقفين في صرف الريع أو في طريقة التسيير، مشيرا إلى أن عددا من الأوقاف تحولت بمرور الزمن إلى أملاك خاصة بسبب غياب المتابعة. وقال إن الوزارة «لا تريد أن تعاقب أحدا، بل تريد أن تعيد الحق إلى أصحابه وأن تحفظ للأجيال القادمة ما تركه لها السابقون».

وفي ما يتعلق بالآليات، أوضح المدير العام للأوقاف السيد منير الشابي أن الوزارة ستعتمد على لجان جهوية تضم ممثلين عن الوزارة والمجالس البلدية وأئمة المساجد، مهمتها معاينة النزاعات واقتراح الحلول قبل رفعها إلى القضاء. وأشار إلى أن اللجان ستعمل وفق دليل إجرائي موحد يضمن الشفافية والحياد، وأن قراراتها ستكون قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة. كما أعلن عن إحداث 357 منصب شغل جديد، منها 120 منصبا مخصصا لخريجي الدراسات الشرعية والقانونية، على أن يقع انتداب الدفعة الأولى قبل موفى السنة الجارية.

صفحة 6 من العدد

تابع الصفحة الأولى

وأكد الوزير أن الحملة لا تستهدف المتعدين فقط، بل تشمل أيضا المحبسين الذين لم يحترموا شروط الواقفين في صرف الريع أو في طريقة التسيير، مشيرا إلى أن عددا من الأوقاف تحولت بمرور الزمن إلى أملاك خاصة بسبب غياب المتابعة. وقال إن الوزارة «لا تريد أن تعاقب أحدا، بل تريد أن تعيد الحق إلى أصحابه وأن تحفظ للأجيال القادمة ما تركه لها السابقون».

وفي ما يتعلق بالآليات، أوضح المدير العام للأوقاف السيد منير الشابي أن الوزارة ستعتمد على لجان جهوية تضم ممثلين عن الوزارة والمجالس البلدية وأئمة المساجد، مهمتها معاينة النزاعات واقتراح الحلول قبل رفعها إلى القضاء. وأشار إلى أن اللجان ستعمل وفق دليل إجرائي موحد يضمن الشفافية والحياد، وأن قراراتها ستكون قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة. كما أعلن عن إحداث 357 منصب شغل جديد، منها 120 منصبا مخصصا لخريجي الدراسات الشرعية والقانونية، على أن يقع انتداب الدفعة الأولى قبل موفى السنة الجارية.

صفحة 6 من العدد

تابع الصفحة الأولى

«المنهج الحق لحفظ الحقوق» في مواجهة في كواليس وزارة في الأوقاف تحت عنوان الحاجب و الشيخ الحق الباهي

بقلم: الأستاذة نجلاء المنصوري

تونس في الثالث والعشرين من شهر أكتوبر 2025 — أطلقت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية صباح اليوم الخميس بمقرها بالعاصمة تونس حملة وطنية واسعة تحت شعار «المنهج الحق لحفظ الحقوق»، تهدف إلى تعزيز ثقافة الوقف الصحيح وحماية الأملاك الوقفية من التعدي والإهمال. وتأتي الحملة بعد سنوات من تزايد النزاعات العقارية المتعلقة بالأوقاف، حيث سجلت المحاكم الابتدائية في مختلف الجهات أكثر من 1200 قضية خلال السنة الماضية، أغلبها بين ورثة المحبسين والمتصرفين في الأراضي الوقفية.

وقال الوزير في كلمته إن «الوقف ليس ملكا لأحد، بل هو أمانة في أعناق الأحياء لمن سيأتي بعدهم، ومن فرط فيه فقد خان الله والناس معا». وأكد أن الوزارة ستعتمد مقاربة جديدة تقوم على التوعية قبل العقوبة، مشيرا إلى أن أغلب المخالفات تحدث عن جهل بالقانون لا عن سوء نية، وأن الحملة تهدف أساسا إلى تصحيح هذا الجهل.

وتشمل الحملة فتح 24 مكتبا للاستشارة والتوثيق في كل ولايات الجمهورية، إضافة إلى خط أخضر مجاني ومنصة إلكترونية تمكن المواطنين من الاستعلام عن حدود الأوقاف المسجلة. كما ستنظم الوزارة قوافل متنقلة تجوب القرى والأرياف، وتعقد جلسات صلح بين المتنازعين بحضور عدول وشهود، على أن يتم توثيق كل اتفاق في سجل رسمي يحفظ بمقر الوزارة.

وأعلن الوزير عن تخصيص جائزة سنوية باسم «جائزة الوقف الرشيد» لأفضل ثلاث مبادرات في مجال الحفاظ على الأوقاف، بقيمة إجمالية قدرها 150 ألف دينار. كما أكد أن الوزارة بصدد إعداد مشروع قانون جديد يعرض على مجلس نواب الشعب قبل نهاية السنة، يهدف إلى تشديد العقوبات على الاعتداء على الأملاك الوقفية وتسهيل إجراءات استردادها.

وقال الوزير في كلمته إن «الوقف ليس ملكا لأحد، بل هو أمانة في أعناق الأحياء لمن سيأتي بعدهم، ومن فرط فيه فقد خان الله والناس معا». وأكد أن الوزارة ستعتمد مقاربة جديدة تقوم على التوعية قبل العقوبة، مشيرا إلى أن أغلب المخالفات تحدث عن جهل بالقانون لا عن سوء نية، وأن الحملة تهدف أساسا إلى تصحيح هذا الجهل.

وتشمل الحملة فتح 24 مكتبا للاستشارة والتوثيق في كل ولايات الجمهورية، إضافة إلى خط أخضر مجاني ومنصة إلكترونية تمكن المواطنين من الاستعلام عن حدود الأوقاف المسجلة. كما ستنظم الوزارة قوافل متنقلة تجوب القرى والأرياف، وتعقد جلسات صلح بين المتنازعين بحضور عدول وشهود، على أن يتم توثيق كل اتفاق في سجل رسمي يحفظ بمقر الوزارة.

وأعلن الوزير عن تخصيص جائزة سنوية باسم «جائزة الوقف الرشيد» لأفضل ثلاث مبادرات في مجال الحفاظ على الأوقاف، بقيمة إجمالية قدرها 150 ألف دينار. كما أكد أن الوزارة بصدد إعداد مشروع قانون جديد يعرض على مجلس نواب الشعب قبل نهاية السنة، يهدف إلى تشديد العقوبات على الاعتداء على الأملاك الوقفية وتسهيل إجراءات استردادها.

صفحة 6 من العدد

تابع الصفحة الأولى

وأكد الوزير أن الحملة لا تستهدف المتعدين فقط، بل تشمل أيضا المحبسين الذين لم يحترموا شروط الواقفين في صرف الريع أو في طريقة التسيير، مشيرا إلى أن عددا من الأوقاف تحولت بمرور الزمن إلى أملاك خاصة بسبب غياب المتابعة. وقال إن الوزارة «لا تريد أن تعاقب أحدا، بل تريد أن تعيد الحق إلى أصحابه وأن تحفظ للأجيال القادمة ما تركه لها السابقون».

وفي ما يتعلق بالآليات، أوضح المدير العام للأوقاف السيد منير الشابي أن الوزارة ستعتمد على لجان جهوية تضم ممثلين عن الوزارة والمجالس البلدية وأئمة المساجد، مهمتها معاينة النزاعات واقتراح الحلول قبل رفعها إلى القضاء. وأشار إلى أن اللجان ستعمل وفق دليل إجرائي موحد يضمن الشفافية والحياد، وأن قراراتها ستكون قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة.

وأكد الوزير أن الحملة لا تستهدف المتعدين فقط، بل تشمل أيضا المحبسين الذين لم يحترموا شروط الواقفين في صرف الريع أو في طريقة التسيير، مشيرا إلى أن عددا من الأوقاف تحولت بمرور الزمن إلى أملاك خاصة بسبب غياب المتابعة. وقال إن الوزارة «لا تريد أن تعاقب أحدا، بل تريد أن تعيد الحق إلى أصحابه وأن تحفظ للأجيال القادمة ما تركه لها السابقون».

وفي ما يتعلق بالآليات، أوضح المدير العام للأوقاف السيد منير الشابي أن الوزارة ستعتمد على لجان جهوية تضم ممثلين عن الوزارة والمجالس البلدية وأئمة المساجد، مهمتها معاينة النزاعات واقتراح الحلول قبل رفعها إلى القضاء. وأشار إلى أن اللجان ستعمل وفق دليل إجرائي موحد يضمن الشفافية والحياد، وأن قراراتها ستكون قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة. كما أعلن عن إحداث 357 منصب شغل جديد، منها 120 منصبا مخصصا لخريجي الدراسات الشرعية والقانونية، على أن يقع انتداب الدفعة الأولى قبل موفى السنة الجارية.

صفحة 6 من العدد

تابع الصفحة الأولى

وأكد الوزير أن الحملة لا تستهدف المتعدين فقط، بل تشمل أيضا المحبسين الذين لم يحترموا شروط الواقفين في صرف الريع أو في طريقة التسيير، مشيرا إلى أن عددا من الأوقاف تحولت بمرور الزمن إلى أملاك خاصة بسبب غياب المتابعة. وقال إن الوزارة «لا تريد أن تعاقب أحدا، بل تريد أن تعيد الحق إلى أصحابه وأن تحفظ للأجيال القادمة ما تركه لها السابقون».

وفي ما يتعلق بالآليات، أوضح المدير العام للأوقاف السيد منير الشابي أن الوزارة ستعتمد على لجان جهوية تضم ممثلين عن الوزارة والمجالس البلدية وأئمة المساجد، مهمتها معاينة النزاعات واقتراح الحلول قبل رفعها إلى القضاء. وأشار إلى أن اللجان ستعمل وفق دليل إجرائي موحد يضمن الشفافية والحياد، وأن قراراتها ستكون قابلة للطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة. كما أعلن عن إحداث 357 منصب شغل جديد، منها 120 منصبا مخصصا لخريجي الدراسات الشرعية والقانونية، على أن يقع انتداب الدفعة الأولى قبل موفى السنة الجارية.

صفحة 6 من العدد

تابع الصفحة الأولى

الجمهورية: 0991–3532186 — البريد: 5593356 — الهاتف: 830028 — الفاكس: 6500002170001 — الموقع: www.alsabah-press.tn — البريد الإلكتروني: info@alsabah-press.tn — الصفحة 19 — العدد 228